حديث بين الغانم والخالد

الوزير العمير متحدثا (تصوير: صالح محمد)

والاحتفاظ بتسجيلاتها لمدة 120 يوما

عاشور : لدينا انهيار إداري كبير في التعيين بالمناصب القيادية التي تتم غالباً بالخطف

قضية البدون لا تحل بقانون وانما نحتاج إلى مباركة اميرية وآن الاوان ان ننتهي من هذا الملف

عبد الصمد: البدون حاليا وصل عددهم ما يقارب 120 ألفاً ولابد ان تحل مشكلتهم وان يتم الاستعانه بهم في التوظيف

النائب ثبيل الفضل أثناء مداخلته

بموادة 35 و 44 و49 تناول مفهوم الاداب العامة كاساس واطار عام للدولة يستوجب احترامه عند سن التشريعات الى جانب العديد من القوانين المحلية التى ورد بها ذات المفهوم فضلاً عن النصوص الفقهية.

كما وافق مجلس الامة على مشروعات القوانين بربط ميزانية ثماني جهات حكومية للسنة المالية 2015 / 2016 والتوصيات الواردة بشانها في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وشملت الجهات الثماني الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وجامعة الكويت والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والادارة العامة للاطفاء وبلدية الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للصناعة.

من جهته تعهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح باسم الحكومة بتوجيه الهيئات والمؤسسات جميعها المتحلي بقيم التعاون والتحاور والتواصل مع الآخرين».

وتقدم الرئيس الغانم بالاصالة عن نفسه ونيابة عن اعضاء مجلس الامة بصادق العزاء وخالص المواساة لاسرة الفقيد وللنائب الدكتور محمد هادي الحويلة وللشعب الكويتي داعيا المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يلهم اهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

من جهته نعى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير الفقيد الراحل مشيرا الى مآثر الفقيد وعطائه للوطن الذي «سيكون ماثلا امامنا وللاجيال القادمة».

وقال ان اكمال مسيرة الراحل سيكون محفوظا بابنائه خاصة النائب الدكتور محمد الحويلة معربا عن تعازيه ومواساته لاهل الفقيد.

وكان مجلس الامة قد استهل جلسته بالموافقة على عدد من الرسائل الواردة من لجانه والمدرجة على جدول اعماله في بند كشف الاوراق والرسائل الواردة.

ووافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية يطلب فيها احالة الاقتراح بقانون بتعجيل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بشان الخدمة المدنية الى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية يطلب فيها احالة التقريرين رقمي 92 و114 الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية والاقتراح بقانون بشان الحقوق القانونية المدنية لغير محددي الجنسية الى لجنة حقوق الانسان البرلمانية للاختصاص عملا بنص المادة 58 من اللائحة الداخلية.

ووافق المجلس ايضا على رسالة واردة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية يطلب فيها موافقة المجلس على ان تستانف اللجنة بحث كل المقترحات النيابية في شان التعيين في الوظائف القيادية وما سيعرض من الحكومة في دور الانعقاد المقبل.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح ان الحكومة تحترم القوانين واللوائح المتعلقة بالترشيحات في المناصب القيادية مؤكدا حرص الحكومة على مد يد التعاون مع مجلس الامة في كل المجالات. واوضح الوزير الصالح خلال مداخلة له في بند كشف الاوراق والرسائل الواردة ان الترشيح للمناصب القيادية يتم من الوزير المختص

جمال العمر: الحكومة لاتريد قانون تعيين المناصب القيادية ولماذا ألغت التعيينات النفطية؟

د.جمال العمر

اللوائح والقوانين والحد من تكرار الملاحظات في السنة المقبلة

ومن جانب اخر نعى مجلس الامة عضو مجلس الامة السابق هادي هايف الحويلة الذي وافته المنية ليلة امس الاول مشيدا بمناقب الفقيد ومآثره في خدمة الكويت.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في كلمته بجلسة مجلس الامة العادية «سمعنا بالامس الأول نبأ وفاة العم هادي هايف الحويلة احد السياسيين الذين حظوا مرارا بثقة الشعب الكويتي لتمثيلهم في مجلس الامة».

واضاف ان الراحل كان منذ بداية تمثيله للشعب في عام 1975 ولفصول تشريعية كثيرة بلغت خمسة فصول «مثالا للسياسي الرزين ونموذجا للبرلماني

عبد الله التميمي : وزير الداخلية ليس وحده هو المسؤول عن البدون والوضع الذي يتم التعامل به معهم غير حضاري

البدون هم نقطة سوداء في ثوب الكويت الابيض والجهاز المركزي سينتهي السند القانوني لانشائه في فترة الصيف

التي لم تحظ بموافقة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية على ربط ميزانياتها الى تلافي الملاحظات المسجلة عليها من قبل ديوان المحاسبة واللجنة البرلمانية والعمل وفق

نحن نتجاوز كل المعايير في تعيين القياديين والوزير يغلب عليه 80 % الجانب السياسي وليس الفني

راكان النصف: كثير من الجرائم الالكترونية لا يتم اكتشافها الا بعد فترة

المجلس اثناء التصويت على رفع الحصانة

جانب من الجلسة

واكد الصانع ان هذا القانون لن يغني عن قانون الاجراءات الجنائية او عن قانون الجزاء او بقية القوانين الاخرى المتعلقة بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية.

بدوره قال وكيل الوزارة للشؤون القانونية والعلاقات الدولية زكريا الانصاري خلال مناقشة مشروع القانون ان دولة الكويت وافقت على عدد من الاتفاقيات في شان مكافحة جرائم تقنية المعلومات مشيرا الى الحاجة الى تشريع يتعلق في هذا الشان ووضعه في الاطار التشريعي للدولة.

وذكر الانصاري ان هناك مجموعة من الدول الاوروبية سنت تشريعات خاصة بجرائم تقنية المعلومات نظرا لتزايد الحاجة دوليا لمجابهة مثل تلك الجرائم لافتا الى ان النصوص العقابية في تلك الدول تراوحت ما بين الحبس ثلاثة سنوات الى مدى الحياة.

وحول مفهوم الاداب العامة الواردة بمشروع القانون والمطالبات بوضع تعريف منضبط لها افاد بان الدستور